وظيفة التحول الديمقراطي
في تشكيل الوعي الانتخابي
من منظور حقوق الإنسان

The Function of Democratic Transformation
in Establishing Electoral Awareness
out of Human Rights Perspective

الكلمة المفتاحية : **التحول الديمقراطي، تشكيل، الوعي الإنتخابي، حقوق الإنسان.**

Keywords: Democratic transformation, Establishing, Electoral Awareness, Human rights.

أ.د. عباس فاضل الدليمي

رئيس جامعة ديالى

Professor Dr. Abbas Fadhil Aldulaemi
President of Diyala University

ملخص البحث

حقوق الإنسان هو المفهوم الأبرز في عالم اليوم من أجل تشكيل الحكم الرشيد وعلى وفق المواصفات الدولية، ويمر الحكم الرشيد عبّر الانتخابات، فالرابط بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد هو بوابة الانتخابات، وأن تشكيل الوعي الانتخابي هو المفهوم الأكثر فاعلية في الوصول إلى الحكم الرشيد، وبالنتيجة اكتساب حق بيان شكل الدولة ومصيرها على المدى القريب أو البعيد.

إننا نعتقد يقيناً أن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق، وما شابها من ظروف معقدة، وبمحيط اقليمي متصارع جاء على أعقاب اللا توازن في محركات الطاقة الاجتماعية، وبسبب من التنوع العرقي والمذهبي والقومي والأثني للمجتمع العراقي، مما جعل الأنموذج البرلماني احادي الاتجاه، فكل القوى مشاركة في السلطة وكل القوى معارضة للسلطة، مما انتج كياناً هجيناً من الديمقراطية الشائعة والمعروفة في مجتمعات العالم، وهو يستدعي وقفة مؤسساتية جادة من أجل إعادة تشكيل الوعي الانتخابي، وبما يتلائم وطبيعة التحول الديمقراطي النابع من مفهوم حق الإنسان في أي مجتمع كان بالمشاركة في إدارة الدولة.

إنّ مخاطبة الذات وتأصيل هذا الخطاب في النفوس البشرية يحتاج منا يقيناً صادقاً بعرض المفاهيم أمام الناخب العراقي، ليرى من خلال النماذج المعروضة وما يتعلق بها بصيص امل في اصلاح نقاط الضعف في العملية السياسية العراقية، والتي جرت بعد عام ٢٠٠٣م وبما يتوافق مع ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة كتغير الثورة المعرفية الهائل.

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة في حد ذاتها لما تشهده من صراعات متعددة الأشكال والأحجام، ولذلك يأخذ انماطاً متعددة تكون الأساس في رسم الشكل الأمثل للديمقراطية واسسها الحضارية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا اقترحنا نظام انتخابي يسهم – من وجهة نظرنا – في تعزيز نقاط القوة في النظام الديمقراطي في العراق الجديد.

المقدمـــــة

حقوق الإنسان هو المفهوم الابرز في عالم اليوم من أجل تشكيل الحكم الرشيد وعلى وفق المواصفات الدولية، ويمر الحكم الرشيد عبّر الانتخابات، فالرابط بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد هو بوابة الانتخابات، وأن تشكيل الوعي الانتخابي هو المفهوم الأكثر فاعلية في الوصول إلى الحكم الرشيد، وبالنتيجة اكتساب حق بيان شكل الدولة ومصيرها على المدى القريب أو البعيد.

إن انتهاء الحرب الباردة شكل الانعطافة الأكثر بروزاً في ظهور الديمقراطية ومفاهيمها بعدّها حق اساسي من حقوق الإنسان للمشاركة في الحياة السياسية العامة وشؤون إدارة الدولة، لذا علينا تحديد مسارات البحث وعلى وفق الآتي :

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني : مفهوم الانتخابات.

المبحث الثالث : الوعي الانتخابي (نظام مقترح).

إننا نعتقد يقيناً أن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق، وما شابهها من ظروف معقدة، وبمحيط اقليمي متصارع جاء على أعقاب اللا توازن في محركات الطاقة الإجتماعية، وبسبب من التنوع العرقي والمذهبي والقومي والاثني للمجتمع العراقي، مما جعل الانموذج البرلماني احادي الاتجاه، فكل القوى مشاركة في السلطة وكل القوى معارضة للسلطة، مما انتج كياناً هجيناً من الديمقراطية الشائعة والمعروفة في مجتمعات العالم، وهو يستدعي وقفة مؤسساتية جادة من أجل إعادة تشكيل الوعي الانتخابي بما يتلاءم وطبيعة التحول الديمقراطي النابع من مفهوم حق الإنسان في أي مجتمع كان بالمشاركة في إدارة الدولة، ويتم ذلك على قسمين قسم يتولى الحكم والسلطة، وقسم آخر يراقب أداء السلطة ويشخص نقاط القوة والضعف فيها، ليتمكن بدوره عند استلامه للسلطة من تقوية واستدامة نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من طريق برامج مؤسساتية، وليس من طريق نظرة أُحادية (القائد الأوحد) لأن هناك فرقاً شاسعاً في مفهوم القائد الأنموذج وبين مفهوم القائد الأوحد.

إن مخاطبة الذات وتأصيل هذا الخطاب في النفوس البشرية يحتاج منا يقيناً صادقاً بعرض المفاهيم أمام الناخب العراقي، ليرى من طريق النماذج المعروضة وما يتعلق بها بصيص أمل في إصلاح نقاط الضعف في العملية السياسية العراقية، والتي جرت بعد عام ٢٠٠٣م وبما يتوافق مع ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة كتغير الثورة المعرفية الهائل.

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة في حد ذاتها لما تشهده من صراعات متعددة الأشكال والأحجام، ولذلك يأخذ انماطاً متعددة تكون الاساس في رسم الشكل الأمثل للديمقراطية وأُسسها الحضارية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أردفنا البحث بخاتمة ضمنت نظام انتخابي مقترح يُسهم – من وجهة نظرنا – في تعزيز نقاط القوة في النظام الديمقراطي في العراق الجديد، وكذلك في توهين نقاط الضعف، والاحلال بدلاً عنها نقاط قوة مضافة تسهم في معالجة الخلل الذي أصاب النظام السياسي العراقي والذي حصل بسبب الانتقال من النظام السلطوي الشامل إلى النظام الديمقراطي من دون المرور بمرحلة النظام الليبرالي وبناء مؤسسات ليبرالية قادرة على إنتاج حلول لمشاكل البلد المتزايدة يوماً بعد يوم.

وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

التحول الديمقراطي

إن النظر إلى عالم اليوم وحضارته الجديدة المبنية على أساس النظام العالمي الجديد والمبني على شيوع ثقافة حقوق الإنسان، وبالأخص حق الفرد في المشاركة السياسية في السلطة من طريق نظام سياسي واجتماعي يؤسس لعلاقة شفافة وآليات واضحة تسمى بالديمقراطية، الذي أساسه المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافة من دون تميز بين أحدهم والآخر.

إن هذا الفهم للديمقراطية كحق من حقوق الإنسان يسمح للجميع بالمشاركة بكل حرية في التشريعات التي تقرها الدولة لتنظيم شكل إدارة المجتمع.

وقد سبقتنا بذلك دول كثيرة في مختلف قارات العالم وعلى الاخص في العقد التسعيني من القرن الماضي، فقد حدد بعض الدارسين بأن موجات التحول الديمقراطي بلغت إلى ٥٠% من شكل الحكومات، بينما بلغت في نهاية التسعينات إلى أكثر من (٧٥%)[١]، أي ما تبقى من دول العالم التي لم تتحول إلى الديمقراطية هو ٢٥%، وهذا يستلزم منا بحث ومعرفة مفهوم التحول الديمقراطي، ليتسنى لنا نشره بين الجمهور من أجل زيادة الوعي وإعادة تشكيله في تجربتنا الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣، لذا لابد من معرفة القصد من التحول الديمقراطي من طريق الآتي:-

فقد عُرِّفَ التحول لغة على أنه : ((وحوله فتحول وحول أيضاً بنفسه، يتعدى ولا يتعدى، قال ذو الرمة يصف الحرباء :

يظل بها الحرباء للشمس مائلا على الجذل، إلا أنه لا يكبر

إذا حول الظل، العشي، رأيته حنيفا، وفي قرن الضحى يتنصر

يعني تحول، هذا إذا رفعت الظل على أنه الفاعل))[٢]

بينما عُرِّفَ اصطلاحاً على إنه: ((عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل افراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل)) وبناءً على هذا التعريف يعد التحول بمثابة خطوات اجرائية مطلوبة للتحول من نظام إلى آخر أي بمعنى التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

وذهب البعض إلى تعريفه على إنه: ((عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف اضعاف الاطراف الاخرى، وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا لطرف المتغير في هذا الصراع))[٣].

وبنظرة متفحصة نرى أن هذا هو فعلاً الواقع المعاش فإن التغير أو التحول من شكل حكم إلى آخر تتجاذبه أطراف ثلاث، فالنظام القائم سيدافع عن نفسه بكل ما يمكنه أو يمتلكه من وسائل وبما فيها الوسيلة العسكرية، وكذلك المعارضة الداخلية تحاول استخدام كل الوسائل من أجل الاطاحة بالنظام، وهنا تكون فرصة التدخل للقوى الخارجية، فأما أن تكون مع النظام أو مع المعارضة، وبالنتيجة أذن يكون التحول نتيجة صراع يغير لصالح أحد المتصارعين الثلاثة.

فعملية التحول من الممكن أن تتجه باتجاه الشعب، ومعنى ذلك حصول تحول في خارطة القوى فتصبح عملية التحول الديمقراطي هي ((عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوى على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني))[٤]

وهنا يمكن تسجيل أبرز سمات التحول الديمقراطي وعلى وفق الآتي :

١. إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات البنيوية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فهي كلٌ يشمل الحياة ومستلزماتها.

٢. إنّ عملية التحول الديمقراطي تسهم بعدم التأكد التام وإنما يمكن أن تتضمن مخاطر الإرتداد مرة اخرى إلى النظام السلطوي، ولكن بتغير الخطاب والوجوه فقط، أما السلوكيات فهي سلوكيات مرتدة وبسبب من استمرار كثير من مؤسسات النظام السلطوي وعناصره والحاجة إلى وقت طويل للسلطة الجديدة لكي تقوم بالعديد من التشريعات الجديدة والتي تلغي التشريعات السابقة .

٣- إنّ التحول الديمقراطي يتسم كذلك، بأنه يمر خلال عملية التغير بمرحلتين : الأولى التحول إلى الليبرالية، ومن ثم المرحلة الديمقراطية، ولذلك فأن التجارب التي تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية من دون المرور بمرحلة الليبرالية عانت من مشاكل واخطاء جسيمة(٥).

إن التحول الديمقراطي أخذ أنماطاً واشكالاً عدة وكذلك إجراءات متعددة من أجل الاطاحة بالنظام غير الديمقراطي، وهذه الاجراءات متلازمة لا يمكن الفصل بينها كل على حدة، لان لكل مرحلة منها خصوصيتها المستقلة، ولكن بالإجمال يمكن تحديد مسارات وانماط التحول الديمقراطي وعلى وفق الآتي :

١- التحول من أعلى : ويتضمن النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم، الذين يلعبون دوراً حاسماً في إجراء هذا التحول، والذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دوراً حاسماً في إنهاء النظام غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام اخر ديمقراطي.

٢- التحول من خلال التفاوض : يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أُسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامةَ نظام ديمقراطي بديل، ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال انهيار النظام السياسي أو انهيار ايديولوجيته والتراجع الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الافلاس أو ضغوط خارجية متزايدة ، أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية

والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار، فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسراً مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يُرضي كافة الاطراف ذات الثقل، وابرز مثل على ذلك حالة التفاوض التي شهدتها منطقة جنوب أفريقيا خلال عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ بعد عدة سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.

٣- التحول من خلال الشعب : يقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط، وتبدأ الاصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف وسعياً لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها ما يتعلق بالجانب المالي والجوائز، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في اقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي اجترّ فيها الرئيس (جوزيف أستراد) على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على مخالفاته مالية وانتهاكاته لحقوق الإنسان[٦].

المبحث الثاني
مفهوم الانتخابات

إن تتبع مفهوم الانتخابات وظهوره بمعناه المعاصر يجعلنا نمر بالحضارة الاغريقية والرومانية، وكذلك في القرون الوسطى وصولاً إلى القرن الثامن عشر، والذي بدأ يظهر فيه مفهوم سيادة الشعب، وإنه مصدر السلطات ولتعذر مفهوم مشاركة الجميع في تولي ممارسة السلطة، فقد بدأت يلوح في الافق نوع من التنظيم المجتمعي في طريقة تولي السلطة، وممارسة مهامها من طريق انتخاب المجموع لأشخاص معينين من بينهم يتمتعون بالخبرة والدراية، أي أن شكل الدولة هو أن تمارس دورها بالنيابة عن الافراد من طريق مجلس منتخب يمثل كل شرائح ذلك المجتمع، ومن ثم يقوم المجلس المنتخب بناءاً على التفويض الشعبي بانتخاب أفراد يشكلون الحكومة(٧).

وهذا النوع يسمى بالنظام البرلماني، وشاطره في الوقت نفسه نوع اخر وهو النظام الرئاسي والذي يؤدي إلى المضمون نفسه، ولكن بطريقة مختلفة في أن يختار الشعب ومن طريق صناديق الاقتراح أيضاً شخصاً واحداً لرئاسة البلاد، وهو يقوم بدوره بتشكيل الحكومة من طريق إئتلافات، وأيضا يكون هناك مجلس يضم من بين أعضائه معارضين ينتظرون دورهم في تولي الحكم في حال اثبات قدرتهم في ذلك إلى الشعب في الدورات القادمة.

وفيما بعد ظهر مفهوم جديد ألا وهو مفهوم تحديد الدورة الانتخابية ومدتها، وأغلب ديمقراطيات اليوم يكون عمر الدورة الانتخابية ما بين أربع سنوات إلى خمس سنوات.

وقد عُرِّفَت الانتخابات لغةً على إنه: ((نَخب : انتخب الشيء : اختاره. والنخبة : ما اختاره منه. ونخبة القوم ونخبتهم : خيارهم. قال الأصمعي : يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء. قال أبو منصور وغيره : يقال نخبة، بإسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي. ويقال : جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم. ونخبته أنخبه إذا نزعته. والنخب :

النزع. والانتخاب : الانتزاع. والانتخاب : الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة؛ وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم))[٨].

أما اصطلاحاً فقد عرفت الانتخابات على أنها: ((مجموعة الاجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعين المقام من قبل افراد الشعب))[٩].

وهناك من ذهب إلى القول بأن الانتخابات ((هي ممارسة ديمقراطية تقوم بمقتضاها هيئة الناخبين بممارسة حقها في السيادة باختيار المقام من طريق التصويت وبالاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية من طريق الانتخاب الذي يوفر للهيئة الحاكمة الوجود الشرعي))[١٠].

وأشرت الباحثة عطاء الله سمية باتجاه هذين التعريفين بأن الانتخابات حق من الحقوق المدنية السياسية، والتي بموجبها يتم تحديد صفة المواطن وصفة النظام الانتخابي، لأن الانتخاب ليس إلا صورة جديدة من صور الشرعية الديمقراطية[١١]، ومن المعروف أن الانتخاب ينقسم على قسمين:

أ- الانتخاب المباشر.

ب- الانتخاب غير المباشر.

والانتخاب المباشر يعني قيام الناخب بالأدلاء بصوته إلى انتخاب المرشحين دون وساطة وعلى وفق اجراءات تحددها لكل دولة وعلى وفق الآلية التي تسمح بذلك.

وأما الانتخاب غير المباشر فهو يتم على مرحلتين أو أكثر أي أن الناخب لا يقوم باختيار المرشح مباشرة، وانما يقوم باختيار مرشح، وهذا المرشح هو الذي يقوم بانتخاب مرشح آخر بالوكالة، وعلى وفق الاليات التي تنظم بقانون، وحسب الطبيعة لكل مجتمع ويسمى أيضاً الانتخاب عبر أكثر من مرحلة.

ولأغراض توضيح المفهوم الانتخابي ليكون خطوة باتجاه تأهيل المفهوم ووضوحه فإننا نحتاج إلى بيان شكل النظام الانتخابي وعلى وفق الاتي:

١- الانتخاب الفردي.

٢- الانتخاب بالقوائم وينقسم هذا النوع على الأقسام الأتية:

أ- القوائم المغلقة.

ب- القوائم المغلقة مع التفضيل.

ت- القوائم مع الممتزجة.

فالانتخاب الفردي هو: ((هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبياً ومتساوية على قدر الامكان بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد من كان عدد المرشحين))[١٢].

وميزة هذا النظام يجري اما بدورة واحدة وبالأغلبية البسيطة، أو بدورتين وبالأغلبية المطلقة. وأن الأغلبية المطلقة يكون فيها النائب الفرد أو قائمة النواب الناجحة قد حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الناخبين أي النصف +١ من الناخبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي، وفي حال عدم حصول النصاب نصف +١ فيجري التنافس في المرة الثانية بين الأول والثاني من الذين حصلوا على أكثر الاصوات في المرة الأولى وسواء كان فردى أو قائمة.

أما الأغلبية النسبية فهي عندما يكون النائب الفرد أو قائمة النواب الناجحة التي حصلت على الأغلبية بالنسبة لعدد الناخبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي، فمثلاً إذا كان لدينا (١٠,٠٠٠) ناخب وحصلت قائمة على (٤٠٠٠) وأخرى على (٣٠٠) والثالثة على (٢٠٠) تعد القائمة التي حصلت على (٤٠٠٠) هي الفائزة.

أما الانتخاب بالتمثيل النسبي فقد أخذ به قانون الانتخاب الصادر بموجب الرقم ٩٦ لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية في موعد أقصاه ٣١/كانون الثاني / ٢٠٠٥م وهي فكرة قديمة جداً وأول دولة تبنت هذا النوع الانتخابي هي الدنمارك في دستور عام ١٨٥٥م ، وأن أبرز الدول الاوربية تميل إلى هذا النظام، لأنه يفسح المجال لاتجاهات الأقلية غير السائدة في المجتمع لإشغال المقاعد البرلمانية على أساس الأصوات الحقيقية للناخبين.

ولذلك تم تبنيه في العراق لأنه نتاجاً للصيغ التي اعتمدتها القوى السياسية منذ بدء العملية السياسية، وكمثال على ذلك فقد حدد القانون العدد الانتخابي بـ (٤٠,٠٠٠) صوت وحصلت القائمة على هذا العدد أو أكثر فأنها تفوز بمقعد أو مضاعفاته لكن ماذا لو حصلت القائمة على (٩٠,٠٠٠) صوت فأنها ستحصل على مقعدين، وأما المقاعد المتبقية (١٠,٠٠٠) وهنا لا تهمل وتجمع مع الاصوات المتبقية للحزب نفسه في مناطق انتخابية أخرى، وستمنح له على مقدارها مقاعده في البرلمان، وأن أبرز عيوب هذا النظام هو أن المرشحين الفائزين على أساس جمع الاصوات المتبقية هم لا يمثلون أحداً أو منطقة معينة، وعلى الأعم يكون هؤلاء من الأعضاء المهيمنين على الحزب وبالنتيجة يؤدي إلى تكرارهم في البرلمان[١٣].

وإن نظام الانتخاب بالقائمة الذي يقضي بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخاب كبيرة وواسعة النطاق، ويعطى لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان، وينقسم على عدة انواع، وابرزها نظام القوائم المغلقة، وهي القوائم التي لا يستطيع الناخب من إجراء أي تعديل عليها من حيث ترتيب المرشحين، أو زيادة أو إنقاص لأسمائهم، وعليه أن يختار القائمة بأكملها، ومن عيوب هذه الطريقة انها تقيد حرية الناخب.

وأما القوائم المغلقة مع التفضيل، فالناخب يمكنه من اختيار قائمة واحدة مع مساحة من الحرية تسمح بإعادة ترتيب الاسماء الواردة، ومن دون إضافة أو حذف، وأما نظام القوائم مع المزج، فهو يمكن الناخب من تقديم قائمة مكونة من أسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة من القوائم المتعددة المشاركة في الانتخابات[١٤].

المبحث الثالث

الوعي الانتخابي

تفتقد أغلب مجتمعاتنا العربية وعلى وجه العموم ومنها المجتمع العراقي الوعي الانتخابي المجتمعي، وبسبب الممارسات الديكتاتورية لطبيعة الانظمة، وحتى من يتم انتخابه للسلطة التنفيذية، فسوف نجده بعد الانتخاب يسلك السلوك الدكتاتوري ومحاولة البقاء لأطول مدة ممكنة على سدة الحكم والسلطة.

ويرتبط هذا الوعي بمدى شيوع ثقافة حقوق الإنسان لأن هذه الثقافة مازالت حبر على ورق، ونحتاج إلى الكثير للانفتاح على تجارب العالم في الميدان الديمقراطي.

لقد مرَّ العراق خلال الاربع عشرة سنة الماضية بتجربة انتخابية يمكن وصفها على الاقل بأنها غير موفقة، ونحتاج إلى إعادة تشكيل الوعي الانتخابي لدى الناخب العراقي وعلى أوجه الخصوص بعد إنتهاء معارك تحرير العراق من عصابات داعش الارهابية لنتمكن من إعادة الثقة بالتجربة الديمقراطية.

وإن أغلب الباحثين يعزون عدم نجاح التجربة العراقية إلى ألية القائمة المغلقة، لأنها جاءت إلى مجلس النواب بأعضاء لا يؤمنون أصلاً بالعملية السياسية الجديدة، أو هدفهم الأول هو الإثراء على حساب المقعد الانتخابي المدفوع الثمن، لذا أصبح لزاماً على الناخب المواطن أن يقوم هو بعملية التغير وليس غيره، لأن فاقد الشي لا يعطيه، ولهذا سوف نتناول في السطور التالية النظام الانتخابي في العراق.

إن النظام الانتخابي المعمول به في العراق هو نظام (سانت ليغو) المعدل، ولدى التدقيق وجدنا أن أبرز نقاط القوة فيه ما يأتي:

١- التمثيل الشامل والأَعم لكل مكونات الشعب العراقي وبمختلف طوائفه واعراقه.

٢- التمثيل الواسع لكل القوى السياسة العاملة على الساحة العراقية وعلى السواء الكبيرة منها أو الصغيرة.

٣- تمثيل واسع للمرأة.

٤- تمثيل للأقليات في البرلمان.

٥ - تعدد الدوائر الانتخابية لتشمل البلاد جميعاً[١٥].

أما أبرز نقاط الضعف فيه فهي كالآتي:

١- تشظي وانقسام البرلمان بسبب الائتلافات الكبيرة، لأن تفسير المحكمة الاتحادية جاء متوافقاً مع مبدأ أن الكتلة الأكبر هي التي تشكل الحكومة، وهي الكتلة الأكبر التي تتشكل من الجلسة الأولى.

٢- هذه الآلية أَنتجت حكومة ضعيفة غير قادرة على أداء برنامجها الانتخابي، لارتباط أعضائها بالكتل وليس برئيس الوزراء.

٣- غياب التمثيل الوطني في البرلمان، وغلبة التمثيل الطائفي أو الكتلوي.

٤- تشكل أكثر من (٣٦) كياناً في البرلمان في انتخابات عام ٢٠١٤م وهي حقيقة تؤكد أن زيادة عدد الكتل يؤدي إلى ضعف فرص نجاح الحكومة المشكلة من هذه الكتل.

٥-إفراز سيطرة واضحة لرؤساء الكتل النيابية، وتغليب وجهات نظرهم على وجه نظر النائب احياناً، مما أدى إلى حدوث ضعف في التشريعات، وطول مدة إقرار القوانين التي تمثل خلافاً بين رؤساء الكتل.

٦-غياب المعارضة الفاعلة والقوية داخل البرلمان، ولهذا تمت محاولات من بعض النواب لكسر هذا النتاج الانتخابي، ولكن أيضاً لم تكن المحاولة فاعلة كثيرا بسبب احتياج النصاب عند التصويت، وهو ما أضعف المشروع الوطني العابر للكتلوية والطائفية الذي قادة بعض أعضاء مجلس النواب المستقلين.

٧- ضعف الرقابة البرلمانية على الحكومة، بسبب أن الوزراء هم أبناء الكتل البرلمانية وعليها أن تنصرهم ظالمين أو مظلومين.

٨- أنتج علاقة وعائية بين المرشح والناخب، إذ أن الناخبين هم وعاء زمني يبدأ قبل الانتخابات بمدة، ومن ثم ينتهي بوضع الورقة في صندوق الانتخابات، وبعدها لم يحضر بعض النواب إلى أي جلسة برلمانية سوى الجلسة الافتتاحية.

٩- ضعف تكافؤ الفرص بين المرشح المستقل، والمرشح المنتمي إلى كتلة أو حزب سياسي.

١٠- استمرار معالجة النظام الانتخابي داخل دائرة مجلس النواب، وإقرار شكل النظام الانتخابي وبما يتوافق مع رغبة ومصالح الكتل الكبيرة.

١١ - التناقض الصارخ بين المرشحين الحاصلين على عدد الاصوات، فالمرشح يمكن أن يكون عضواً في البرلمان بـ٢٥٠٠صوت، وآخر في قائمة اخرى بأربعة آلاف صوت، ولا يحصل على تصويت البرلمان، مما يؤدي إلى ضياع كبير في أصوات بعض الناخبين.

١٢-استمرار دوران الفوز بالانتخابات للكتل الكبيرة، وعلى السواء في مجالس المحافظات أو مجلس النواب، مما يعني استمرار الدوران في حلقة مفرغة.

١٣- ضعف في أداء اللجان المشكلة والمتماثلة مع التقسيم الحكومي للوزارات، وإقتصار أدوارها على التوافق المتآلف مع الوزارة، وبالنتيجة انعدم محاسبة الوزير على برنامجه الانتخابي، والاكتفاء طرح الاستجوابات على اساس الانتماء للكتلة، وحماية هذه الكتلة لمرشحها وتلك الكتلة لمرشحها هو من أطلق يد الوزير ليصبح دكتاتوراً لا يبالي لشيء.

١٤- أفرزت تجربة اختيار الوزراء التكنوقراط فشلاً ذريعاً، لأنها جاءت بمرشحين ضعفاء وغير قادرين على الوقوف بوجه الاحلام البرلمانية، مما جعلهم يتخبطون في ادائهم الوظيفي بين إرضاء هذه الجهة أو تلك أو تطبيق مستلزمات المهنية، فضاعوا واضاعوا.

إن تحديد نقاط الضعف والقوة في أي نظام انتخابي يستلزم وقفة جادة شعبية لغرض معالجة نقاط الضعف وترسيخ نقاط القوة، ونقطة البداية في ذلك هي إعادة تشكيل الوعي لدى الناخبين لتغيير أو تعديل النظام الانتخابي، والانتقال من الدوائر المغلقة إلى نظام الدوائر الانتخابية المفتوحة، ويكون العراق دوائر انتخابية متعددة (١٨ أو ١٩ أو٢٠) محافظة، وتقسيم المحافظة الواحدة على عدة دوائر على أساس النسبة السكانية، وذلك من أجل أن

تطبق مفهوم الحكم الراشد بوسائل ديمقراطية صحيحة، لأن الناخب هو وحده من يقرر شكل المشاركة في الحكم وبحرية تامة ومن دون تدخل من أي جهة داخلية أو خارجية، وعلى السواء دينية كانت أم مدنية، سياسية أم فئوية، لأن الناخب ليس قاصراً ويحتاج إلى وصي أو قيم، ليقرر بدلاً منه لأنه لم يبلغ سن الرشد، بل العكس وهو ترك الحرية للناخب ليسهم في بناء ديمقراطي يقود بكل حرية إلى الحكم الرشيد[١٦].

الخاتمـــــة

توصلنا ومن طريق البحث الحالي إلى خاتمة ستكون جامعة للاستنتاجات والتوصيات وعلى وفق نظام انتخابي مقترح وكالاتي :

١- ٥٠ % من مقاعد مجلس النواب تعتمد نظام الصوت الواحد غير المتحول / الدائرة الانتخابية على مستوى القضاء.

٢- ٥٠ % تمثيل نسبي والعراق دائرة انتخابية واحدة (المقاعد الوطنية)، تحتسب المقاعد الوطنية بطريقة سانت ليغو الاصلية (٧ ، ٥ ، ٣ ، ١).

٣- قانون استبدال الأعضاء يحتاج لتعديل قانون ٦ لسنة ٢٠٠٦، بأن يكون الاستبدال لأكبر الخاسرين.

أهم ميزات هذا النظام :

١-الموازنة نسبياً بين الفائز الأقوى والفائز الأكبر.

٢-الموازنة نسبياً بين التمثيل الوطني والتمثيل المناطقي.

٣-إعطاء فرصة للمستقلين والأحزاب الصغيرة.

٤-يجمع بين تحقق هدف الاستقرار الحكومي عبر نظام الأغلبية جزئياً، وبين النسبية التمثيلية جزئياً، والتي يتطلبها الطابع التعددي الاجتماعي / السياسي، لاسيما من طريق نسبة المقاعد التعويضية، وطريقة توزيعها.

٥-تقليل نسبة الهدر بالأصوات.

ولأغراض التوضيح للنظام الانتخابي صاحب نظام الصوت الواحد غير المتحول نوضح الآتي:

يقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، ويتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على اعلى

الاصوات، وهو نظام استخدم في عدة دول مثل الأردن، أفغانستان، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، اليابان، ليتوانيا، تايلاند.

وأهم ميزات هذا النظام هو :

١- الفارق الأساسي بين هذا النظام ونظم التعددية / الأغلبية يتمثل في كونه يسهم وبشكل افضل في تمكين مرشحي الاحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين من الحصول على تمثيل لهم في الهيئة المنتخبة، و بالتالي ترتفع نسبية النتائج المتمخضة عن هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية (أي كلما ارتفع عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية الواحدة).

٢- يسهم هذا النظام في دفع الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل وللعمل على توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد، وبينما يعطي نظام الصوت الواحد غير المتحول للناخبين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المتقدمين عن الحزب الواحد، لا يسفر عن ذات المستويات من تعدد تلك الاحزاب كما هو الحال في ظل نظم التمثيل النسبي، وكدليل على ذلك نجد بأن تطبيق هذا النظام على مدى ما يزيد عن (٤٥ عام) في اليابان لم يقف عائقاً أمام تدعيم قوة الحزب الواحد الذي استمر متماسكاً وبالنتيجة حافظ على سيطرته على المساحة السياسية طوال تلك المدة[١٧].

الهـــوامـــش

(١) ينظر : عطاء الله سمية. دور الاحزاب السياسية في التحول الديمقراطي ص١٧. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٠-٢٠١١م.

(٢) ابن منظور. لسان العرب (٤/ مادة حول) لبنان. دار صادر ٢٠٠٣م.

(٣) هشام عبد النور الهاوي. اليات وعوامل التحول الديمقراطي ص٣. موقع على النت *www.world.bank.org.*

(٤) عطاء الله سمية ص١٩.

(٥) المصدر السابق نفسه ص٢٠.

(٦) المصدر نفسه ص٢١.

(٧) ينظر: عبد الفاني بسيوني. النظم السياسية دارت النظرية الدولة الحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الاسلامي والفكر الاداري ص٥٨، لبنان الدار الجامعة ٢٠٠٤م.

(٨) ابن منظور. لسان العرب (١٤/ مادة نخب) لبنان. دار صادر ٢٠٠٣م.

(٩) عصام نعمة اسماعيل. النظم الانتخابية. دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. دراسة مقارنة ص٢٥. مكتبة زين الحقوقية والادبية. الطبعة الثانية ٢٠١١م.

(١٠) عمر فهمي حلمي. الانتخابات واثرها في الحياة السياسية والحزبية ص٧. القاهرة. دار الثقافة الجامعية ١٩٨٨م.

(١١) ينظر : عطاء الله سمية ص٥.

(١٢) فؤاد العطار.النظم السياسية والقانون الدستوري ص٤٠١. الجزائر. دار النهضة العربية ٢٠٠٠م.

(١٣) ينظر : حميد طارش الساعدي. في اطار النظم الانتخابية. القانون العراقي يعتمد طريقة التمثيل النسبي.*https://almadapaper.net*

(١٤) ينظر : عطاء الله سمية ص١٧.

(١٥) ينظر : النظام الانتخابي في العراق. رؤية اصلاحية. مركز حوكمة للسياسات العامة. *www.iqgcpp.org*

(١٦) ينظر : خالد شويش القطان. الوعي الانتخابي ضرورة ديمقراطية. *www.siironlino.org*

(١٧) المصدر السابق نفسه ص١٠.

المصـــــادر

١- ابن منظور. لسان العرب. لبنان. دار صادر ٢٠٠٣م.

٢- حميد طارش الساعدي. في اطار النظم الانتخابية. القانون العراقي يعتمد طريقة التمثيل النسبي.*https://almadapaper.net*

٣- خالد شويش القطان. الوعي الانتخابي ضرورة ديمقراطية. *www.siironlino.org*

٤- عبد الفاني بسيوني. النظم السياسية دارت النظرية الدولة الحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الاسلامي والفكر الاداري، لبنان الدار الجامعة ٢٠٠٤م.

٥- عصام نعمة اسماعيل. النظم الانتخابية. دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. دراسة مقارنة مكتبة زين الحقوقية والادبية. الطبعة الثانية ٢٠١١م.

٦- عطاء الله سمية. دور الاحزاب السياسية في التحول الديمقراطي. رسالة ماجستير في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٠-٢٠١١م.

٧- عمر فهمي حلمي. الانتخابات واثرها في الحياة السياسية والحزبية. القاهرة. دار الثقافة الجامعية ١٩٨٨م.

٨- فؤاد العطار. النظم السياسية والقانون الدستوري. الجزائر. دار النهضة العربية ٢٠٠٠م.

٩- النظام الانتخابي في العراق. رؤية اصلاحية. مركز حوكمة للسياسات العامة. www.iqgcpp.*org*.

١٠- هشام عبد النور الهاوي. اليات وعوامل التحول الديمقراطي. موقع على النت *www.world.bank.org*.

The Function of Democratic Transformation in Establishing Electoral Awareness out of Human Rights Perspective

Professor Dr. Abbas Fadhil Aldulaemi
President of Diyala University

Abstract

Human rights are the most prominent concept in today's world for establishing good judgment in accordance with international standards. Where good judgment will be realized through elections. As the link between human rights and good judgment is the gateway to elections. Creating electoral awareness is the most effective approach to good judgment as a result for the acquisition of the right of shaping the state and its destiny on short or long term.

We certainly believe that the modernity of the democratic experiment in Iraq, its complex conditions, in a conflicted regional environment following the imbalance in the social energy engines and the racial, sectarian, national and ethnic diversity of Iraqi society made the parliamentary model as a unidirectional. As all powers are participants in authority and all powers are opposed to such authority that produced a hybrid entity of democracy known and common in global societies. In addition, to call for a serious institutional pause to reshape the electoral awareness and in accordance with the nature of democratic transformation stemming from the concept of human right in any society was the advice in the state administration.

Assigning the self and the rooting of this discourse in the human psyche needs sincere belief to present the concepts before the Iraqi voter. In order to see through the models presented and what related to them a glimmer of hope in repairing the weaknesses in the Iraqi political process, which took place after 2003 in accordance with the world Rapid changes such as the change of the great cognitive revolution.

The democratic transition is a complex process per se, as it is witnessing various forms and kinds of conflicts. Therefore, it takes many forms that are the basis for shaping the ideal form of democracy and its civilizational foundations and its political, social and economic repercussions. Thus, we proposed an electoral system that contributes to reinforcing the strengths for the Democratic system in the new Iraq.